



دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق

م. زينب حميد كاطع

م. د هالة عايد هاد

Zainab Hamid Katea

Hala Ayed Hadi

zandammed19@gmail.com

ahala1031@gmail.com

جامعة التقنية الوسطى / معهد الإدارة الرصافة

جامعة التقنية الوسطى / معهد تقني الصويرة

المستخلص:

تتبع أهمية هذا البحث من ضرورة الإحاطة بدراسة وفهم ومعرفة عن المصارف الإسلامية ومعاملاتها ومساهمتها في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتناول الباحثان هذا الموضوع من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية في المدة من 2015-2017 معتمدة على كشوفات البنك المركزي وتحليلها ، وقد وضح الباحثان مفهوم المصارف الإسلامية وتناولوا نشأتها وتطورها ، وعملياتها في مجال التوظيف والاستثمار والمعايير والضوابط التي تعتمد عليها في كل ذلك ، كما اهتم الباحثان بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها، وتناول الباحثان دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها المصارف الإسلامية في الدعم . وتم توصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات كان أهمها:

- ضعف الاستثمار مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي لا حد من البطالة من قبل المصارف الإسلامية.

- ضعف توظيف الأموال في القطاع الزراعي والصناعي من قبل المصارف الإسلامية.

وكان من أبرز التوصيات ما يلي:

- تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص عن طريق الأساليب الحديثة بما يساهم في بناء برنامج رياضي وتمدنطور لمواجهة الصناعات التنافسية داخل وخارج القطر.

- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وإعطاء الأولوية للمشروعات الإنتاجية الأكثر استخداماً
لنصر العمل مع توفير البيئة الملائمة من خلال نقل القيد والقرارات ورفع كفاءة الجهاز
المصرفي وتفعيل دور البنك في دعم المؤسسات.

Abstract

Tracing the importance of this research from the need to take note of the study, understanding and knowledge of the work of Islamic banks and their transactions and their contribution to the financing of medium and small projects. And they dealt with its origin, development, resources, and operations in the field of employment and investment, and the standards and controls that depend on it in all of this. The researchers also focused on defining small and medium enterprises, their characteristics, and their importance. . Some conclusions and recommendations were reached, the most important of which are:

Weakness in investing the amount of the Iraqi Central Bank's initiative to reduce unemployment by Islamic banks.

Weak investment of funds in the agricultural and industrial sectors by Islamic banks.

Among the most important recommendations were the following:

Enhancing the competitive capabilities of the productive sectors in general and the manufacturing industries in particular through modern methods, thus contributing to building a well-established and developed program to confront competitive industries inside and outside the country.

Encouraging small and medium enterprises and giving priority to productive projects that most use the labor component while providing an appropriate environment by reducing restrictions and decisions, raising the efficiency of the banking system and activating the bank's role in supporting institutions.

المقدمة

إن موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد القناة الرئيسة للتنمية في مختلف مجالاتها فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للبعد الملموس الذي تمثله هذه المشروعات في هيكل بناء هذه الاقتصاديات فهي تشكل نسبة تتراوح ما بين 75-95% من إجمالي الصناعات في الدول المتقدمة وفي البلدان النامية وبالأخص الوطن العربي تشكل نسبة المشروعات الصغيرة ما نسبته 85% من إجمالي المشروعات في الوطن العربي فضلاً عن كونها تستوعب أكثر من 60% من إجمالي العاملين في المشروعات في الوطن العربي ومنه يمكن أن نستشف أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة والمؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعاتها. وذلك عن طريق

الإسهام والدعم المباشر لقطاع المشروعات الصغيرة لما يمثله من أهمية بارزة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة انطلاقاً من رسالة الإسلام الداعية إلى الاهتمام بطاقات الفرد ومواهبه وإبداعاته كأساس لتحقيق التنمية الشاملة، بعكس البنوك الربوية التي يتركز اهتمامها في دعم قطاع المشروعات الصغيرة على العائد الربوي التي قد تحققه من تمويلها للمشروعات الصغيرة دون التركيز على طاقات الفرد واحتياجاته.

منهجية البحث

1- مشكلة البحث

ازدياد عدد العاطلين عن العمل وعدم توفر الدرجات الوظيفية في الدوائر الحكومية م شكلة كبيرة يعاني البلاد منها لذلك تم تسليط الضوء على المصارف الإسلامية ودورها في دعم منظمات الأعمال.

2- هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية وما تقدمه من خدمات تساهم في تشغيل وتوفير فرص العمل إلى العاطلين من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تم التركيز على المصارف الإسلامية كون البلد إسلامي مما يعني توجه الكثيرين إلى الاقتراض من المصارف الإسلامية ويمكن تلخيص أهداف البحث بالآتي:

- تقليل العاطلين وتحسين اقتصاد البلد من خلال تأثير المصارف الإسلامية ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على مفاهيم المصارف الإسلامية
- تسليط الضوء على دور المصارف في دعم منظمات الأعمال

3- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث في المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية على توفير وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لما له من دور في التدسين الاقتصادي ونمو الناتج المحلي وزيادة معدلات تشغيل الأيدي العاملة في ضوء مبادرة البنك المركزي في دعم المصارف الإسلامية لتمويل المشاريع.

4- فرضية البحث

- للمصارف الإسلامية دور إيجابي في إدارة منظمات الأعمال
- توجد علاقة طردية بين المصارف الإسلامية ومنظمات الأعمال

المبحث الأول

المصارف الإسلامية

أولاً : المصارف الإسلامية

هي مؤسسات مالية مصرفية كغيرها ولكنها نشاطها المصرفي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، فهي لا تتعامل بالربا، وتقوم على قاعدة المشاركة لا الربح. تساعد هذه المصارف في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فالمؤسسة تهدف إلى جمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشرعية الإسلامية حيث يتشارك البنك والمودع بالأعمال، وبالتالي يتقاسمان الأرباح والخسائر. (Sally Filo, 2016)

ثانياً: نشأتها وطبيعتها

في بداية التسعينات من القرن الماضي انشئ أول مصرف إسلامي في العراق سنة 1993 اسمه المصرف العراقي الإسلامي وقد أنشأه الدكتور عبد اللطيف هميم وبرأس مال قدره مائتي مليون دينار عراقي، وبعد السقوط في 2003 بدأت انظار العراقيين تتجه نحو إنشاء البنوك الإسلامية حتى وصل عددها (24) مصرفاً سنة 2017، منها (22) مصرفاً إسلامياً محلياً و(2) مصرفاً إسلامياً أجنبياً فضلاً عن ارتفاع معدلات نمو لاوؤس أموالها إلى مستوى يضاها نظيرتها من المصارف التجارية (عبد محمد، 2018).

ثالثاً : المصارف الإسلامية في العراق

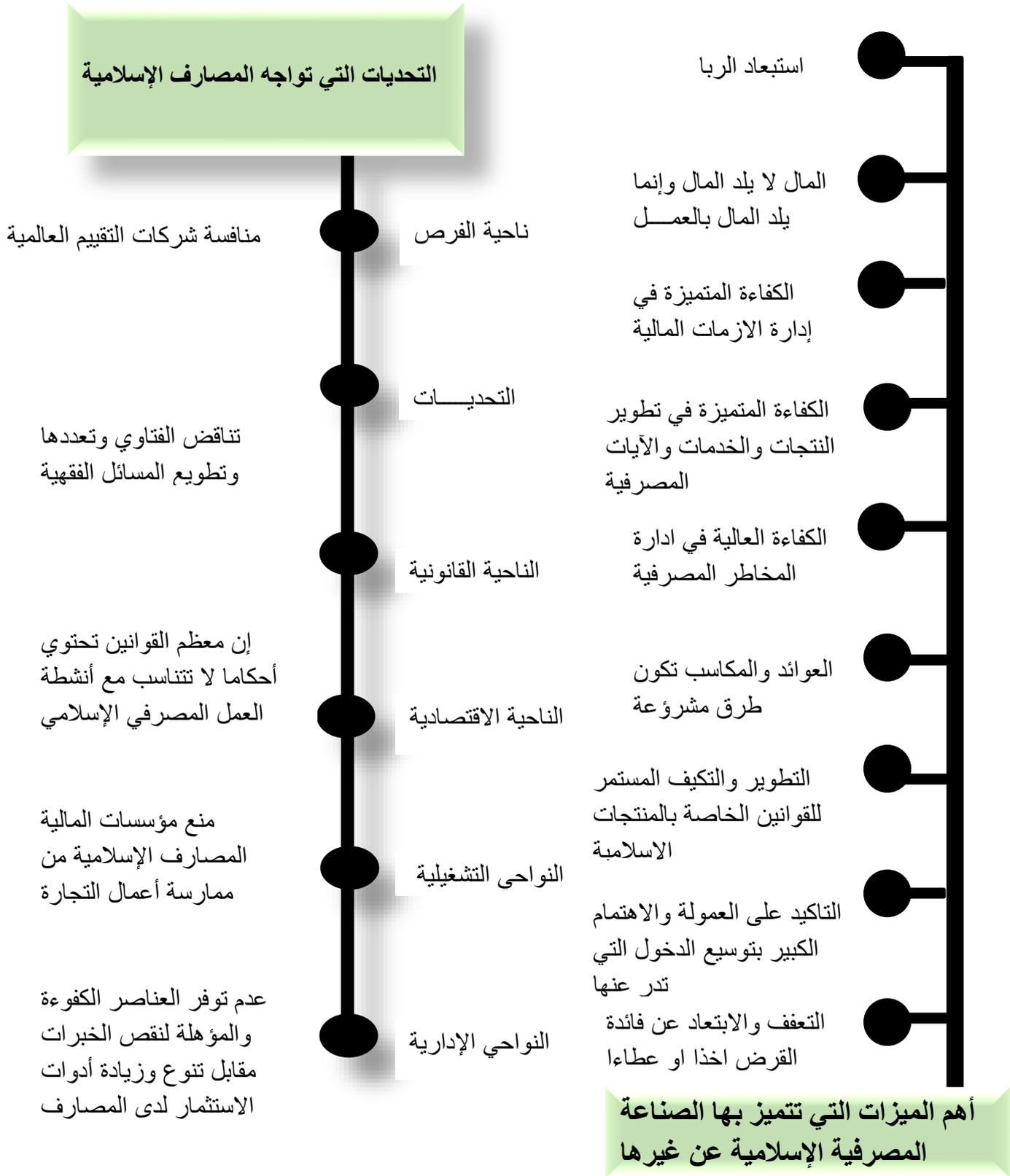
بدأت ومنذ أربعة عقود مسيرته بخطوات ثابتة أدت إلى تطوره ووضوحه، وهو ما زال في مرحلة النمو فقد بلغ حجم التمويل الإسلامي في كافة مجالاته 8.8 تريليون دولار أمريكي وبمعدل نمو 10% وتشير التقديرات بأن يصل حجم التمويل إلى 2.3 تريليون دولار، وترسخ أسس قطاع التمويل الإسلامي مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتستمر باستقطاب زبائن جدد حتى من غير المسلمين الذين يبحثون عن أساليب أكثر أخلاقية في تمويل مشاريعهم، وتعد الرغبة في تلبية الاحتياجات التمويلية العالمية ودعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التمويل الإسلامي (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2018، 11)

- وقد بلغ حجم الموجودات المصرفية الإسلامية 0% من إجمالي الموجودات في عام 2017 مقارنة ب3% في نهاية عام 2016، وتستحوذ المصارف الإسلامية في العراق على نحو 50% من الحصة السوقية الخاصة في السوق المحلية، وقد ارتفعت الأرباح من 48 مليون دولار في عام 2016 إلى 117 مليون دولار عام 2017 بنسبة زيادة 180% (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018، 82)

- رابعاً: أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

- هناك تحديات تواجه المصارف الإسلامية سيتم ذكرها في المخطط رقم (1) مع ذكر الميزات التي تتميز بها المصارف الإسلامية.

أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وأهم الميزات التي تتميز بها المصارف



مخطط (1) التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية (الشمري , 2009, ص136)

الافتقار الى قواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان والسيولة والتنسيق بين

المبحث الثاني

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رغم المحاولات المتعددة للعدد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والعالم وعلى الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف محدد للمشاريع الصغيرة، ومع ذلك سنتنا للتعريف الموجودة والخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وجدنا أنها تأخذ اتجاهين رئيسيين:

1. الاتجاه الأول: الاعتماد على المعايير الكمية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
2. الاتجاه الثاني: الاعتماد على الجانب الوصفي في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تعددت هذه المعايير نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وكذلك تعددت نظراً لاختلاف الجهة التي تعتمد هذه المعايير، ولقد استعرض العديد من الباحثين في هذا المجال هذه المعايير وسنحاول هنا أن نستعرضها حسب الاستخدام الأكثر شيوعاً والأكثر ملائمة لواقعنا الذي نعيش فيه وأهم هذه المعايير حسب الترتيب:

1- معيار عدد العاملين:

يعتبر معيار عدد العاملين أهم المعايير الكمية التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعاً، كون هذا المعيار أكثر فاعلية في المقارنة وأكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى.

2- معيار رأس المال (صافي حقوق الملكية):

تعرف حقوق الملكية بالفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم لمنشأة ما. ويستخدم هذا المعيار في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية ويؤخذ عليه تذبذب واختلافه وتفاوته الكبير حتى في الدولة الواحدة إلا أنه رغم ذلك يظل معياراً متعارفاً عليه والعديد من الدول تأخذ به. وتتعدد التعاريف المعتمدة على هذا المعيار باختلاف الدول فمثلاً في اليابان من الدول المتقدمة المشروع الصغير الذي لا يزيد رأس ماله عن 10 ملايين (خطاطبة ، 1992)

فضلاً عن العديد من المعايير الكمية الأخرى الأقل شيوعاً والأقل ملائمة للواقع العربي ومنها:

أ- معيار حجم الاستثمار في الأصول الثابتة.

ب- معيار حجم الميزانية السنوية للمنشأة.

ثانيا : سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تُعدُّ سمات المشروعات ملامحاً جوهرية لفهم طبيعتها تلك المشروعات وإيجاد مفهوماً موحداً لها , ومن هذه السمات مايلي (نافع , 2020).

1. مالك المشروع هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه السمة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. تعتمد على تنظيم إداري بسيط وضعف الاعتماد على التخصص.
3. تعتمد بدرجة عالية على مواردها الذاتية أو مصادرها خاصة غير رسمية في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو مرحله التشغيل.
4. القدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمجتمعات العمرانية الجديدة نظراً لقدرتها التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوى معيشة السكان.
5. الاتصال الشخصي الوثيق بين الإدارة والعمل.
6. نظام العمل يتم بشكل تقليدي وعادة يتم داخل المنزل أو بجواره أو المحلات ومنها ما يتم في الشارع (صناعات **بير السلم**).
7. تعتمد على المهارات اليدوية البسيطة مع إمكانية استغلال الآلات أو ماكينات بسيطة.
8. انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشأة الصغيرة والمتوسطة مما يربطها بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص.
9. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال العمل
10. تنوع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلاً عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة- الصناعات الغذائية - وسعد التشابك انقطاعي بين فروع الإنتاج وبين المنشأة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي)

ثالثاً : أهمية تمويل المشروعات الصغيرة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ومن أهم ما تحققه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني على سبيل المثال لا الحصر (أبوذياب, 2003):

1- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل.

2- تخفيض نسبة البطالة.

3- توفير النقد الأجنبي وذلك عن طريق إحدى ما يأتي:

- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية.

- إنتاج سلع بديلة للواردات.

4- توليد قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية.

5- توليد فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات.

6- تشكل الأزمة الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانكسارات مثل التضخم والكساد نظراً لتأثرها المحدود بالتقلبات الاقتصادية.

7- تلعب دوراً هاماً في الترابط الأمامي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة. (الحموري, 1999)

المبحث الثالث

دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة

إن التطور السريع والنجاح الباهر الذي حققته المصارف الإسلامية على مدى العقود الأخيرة يبين لنا أهمية الدور الذي تحققه المصارف الإسلامية في النهوض بالأمم القارية والاجتماعيات وسياً ودينياً، فقد أصبحت المصارف الإسلامية قوة اقتصادية تفرض نفسها على الواقع الاقتصادي حيث تتأمت أعدادها بشكل لافت للنظر حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية 190 م صرفاً تدير استثمارات تقدر بحوالي 166 مليار دولار. كما تتدب أهمية المصارف الإسلامية من الهدف الذي قامت من أجله وهو تحرير الأمة والفرد والمسلم من التبعية الاقتصادية والفكرية، وهي تحاول تحقيق ذلك الهدف من خلال التزامها في منهجها وسلوكها بما دأب الشريعة الإسلامية فالمصارف الإسلامية تم تاز عن غيرها من البنوك الربوية من حيث الأساليب والأدوات التي تستخدمها في تمويل العمليات الاستثمارية وخصوصاً تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فهي تستمد أساليبها وصيغ تمويلها من الإسلام الحنيف تلك الصيغ التي تحقق نموذجاً رائعاً وفريداً من التوازن بين الجوانب الروحية والجوانب المادية للتمويل (ارشيد , 2001).

1- المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة

إن دور المصارف الإسلامية لا يرقى إلى مستوى الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بسبب النسبة الضعيفة للمبالغ التي تستثمرها المصارف الإسلامية في تمويل هذا القطاع إذا ما قارناها بإجمالي مالي المبالغ المستثمرة في المصارف الإسلامية ولعل ذلك قد يعود للعديد من المعوقات أهمها:

أولاً: المعوقات الفنية والإدارية (فرحان, 2003):

وتتمثل هذه المعوقات في ما يأتي:

- 1- عدم كفاءة صيغ التمويل المستخدمة حالياً في تمويل المشروعات الصغيرة.
- 2- عدم وجود برامج كافية لتمويل.
- 3- عدم توافر الخبرة الكافية لدى المصرف الإسلامي في تقديم الدعم الفني والمهني للمشروع.
- 4- مشكلة الضمانات.
- 5- عدم التناسب بين أماكن تركيز الفروع والتوزيع الجغرافي للسكان.
- 6- مصادر الأموال المستثمرة.
- 7- معوقات تتعلق بالتدقيق والمتابعة.

ثانياً: معوقات متعلقة بإدارة المشروع. (الهواري, 1996)

وتتمثل أهم هذه المعوقات في:

- الأخلاقيات.
- الخبرة والقدرات.
- الوعي المصرفي الإسلامي.

2- متطلبات تطوير ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة عن طريق المصارف الإسلامية

لتطوير الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، وحتى تكون هذه الخطة فاعلة وضرورة تركيزها على تطوير المجالات الآتية بعدها من الوظائف الأكثر ارتباطاً بعملية التمويل لمثل تلك المشروعات:

أ- صيغ التمويل:

في معرفة أكثر الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة، حيث على المصارف الإسلامية أن تعمل جاهدة من خلال هيئات الرقابة الشرعية ومن خلال عقد الندوات والمؤتمرات في تطوير الصيغ التالية بما يتلائم بشكل أكثر فاعلية مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويكون هذا التطوير من خلال تطوير هذه العقود وتنويعها من منطلق قواعد الشريعة الإسلامية بما يتلاءم مع تنوع واختلاف مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان فاعليتها وكفاءة أدائها بشكل أكبر، تتمثل الأدوات المالية الأكثر شيوعاً والتي هي بالأساس عقود للمعاملات التجارية الإسلامية تم تحويلها إلى منتجات تنافسية في الصناعة المالية الإسلامية. وأكثر هذه الأدوات استخداماً من قبل

المؤسسات والأسواق المالية والتي تشكل النسبة الأكبر في الواقع العملي م حدة أربعة أنواع رئيسة (الوادي واخرون, 2007):

1- صيغة التمويل بالمشاركة المتأقصة المنتهية بالتمليك

تعد صيغة المشاركة المتأقصة من أكثر الصيغ كفاءة وفاعلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يمكن أن تحققه من مزايا سبق عرضها لتلك المشروعات.

يمكن عرض مدى كفاءة هذه الصيغة التمويلية للمصرف الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تحقق هذه الصيغة العديد من المزايا للمصرف الإسلامي (فرحان , 2003):

- يستطيع المصرف الإسلامي عند الأخذ بمبدأ المشاركة من التكيف والتلاؤم المستمر مع الواقع والحياة والتطور ومواجهة الأزمات والظروف الطارئة. (ارشيد , ص 39)
- يتميز التمويل بالمشاركة بارتفاع العائد الربحي على غيره من ضروب التمويل الأخرى، وبالتالي فالمصرف الإسلامي مستفيد من ارتفاع ربحية المشروع وكذلك النقل من المخاطرة عن طريق حسن تخصيص الموارد من خلال اختيار الشريك صاحب الخبرة والكفاءة. (الحكيم , 2003)

إن صيغة التمويل بالمشاركة المتأقصة المنتهية بالتمليك تعد من أكثر الصيغ ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة ولا سيما تمويل المشروعات الحرفية والمهنية ومشروعات الشباب وخريجات الجامعات ومشروعات المرأة.

2- صيغة التمويل بالإجارة

وهي كذلك من الصيغ التي اتفق الاقتصاديون على عدّها من الصيغ الإسلامية الفعالة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولا سيما التأجير التمويلي الذي يكون أكثر ملائمة لخصائص المصرف الإسلامي والمشروع الصغير، وتعد هذه الصيغة من الأساليب والأدوات التي تستخدمها المصارف الإسلامية كبديل من أهم بدائل التمويل الربوي، وتعد هذه الصيغة أكثر كفاءة في تمويل المشروع الصغير بالمعدات والآلات اللازمة التي يحتاجها في نشاطه (فرحان , 2003).

3- صيغة الاستصناع

عقد بين طرفين يتعهد بموجبه أحد الأطراف بصناعة موجود معين على وفق مواصفات محددة وبسعر وتاريخ تسليم محدد يتم الاتفاق عليها في العقد (عبد محمد 2018).

4- صيغة القرض الحسن

وهذه الصيغة تتلاءم مع الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وكما أن كثيراً من العلماء أجاز بل واعتبر أن التمويل بالقرض الحسن للمشاريع الإنتاجية مما كان أن يعتبر أكثر فاعلية من تمويل الحيات الاستهلاكية، وذلك من مبدأ حرص الإسلام على تشجيع العمل والكسب. وهناك العديد من الصور وأشكال المتوعة للضمانات التي يمكن للبنك دراستها وتطويرها بما يتلائم مع طبيعة كل عقد وما يحقق أهداف المصرف الإسلامي وأهداف المشروع الصغير، وأهم هذه الصور الأكثر ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (خطاطبة، 1992) :

- تجربة بنك بنجلادش الإسلامي المتمثلة في الضمان الجماعي، حيث يجت مع مجموعة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتقدمون بطلب باتهم إلى المصرف الإسلامي على أن يضمن كل منهم الآخر، حيث يشكلون جميعاً فيما بينهم ضماناً جماعياً يمنحهم المصرف الإسلامي التمويل اللازم.
- الاكتفاء بالضمان الشخصي، ولا سيما إذا كان الشخص من ذوي الكفاءة والقوى ومن ثبتت للبنك أمانته ونزاهته.
- الاكتفاء بدراسة فائدة التدفقات النقدية لتقييم المشروعات الناجحة فضلاً عن المشاركة في الإشراف والإدارة واتخاذ القرارات.
- تطوير العلاقة مع شركات مخاطر الضمان المصرفي ومحاولة تقديم رؤية إسلامية للعلاقة التي يمكن تتعامل بها المصارف الإسلامية مع مثل هذه الشركات في ضمان تلك المشروعات.
- تكوين صندوق تعاوني لتغطية المخاطر. (خطاطبة، 1992)

ب- التأهيل والتدريب.

يشترط لتطوير هذه الوظيفة ضرورة وجود إدارة خاصة تتوي على الخبراء والمختصين في مختلف التخصصات التي يحتاجها المشروع الصغير وذلك للتأهيل والتدريب وتقديم المشورة اللازمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يتعاملون مع المصرف الإسلامي حتى يضمن المصرف نجاح هذه المشروعات وبالتالي نجاح عملية التمويل وذلك لأن أكثر أصحاب هذه المشروعات لا سيما المقامة حديثاً يحتاجون إلى بعض المساعدة والمشورة في مختلف نواحي أنشطتهم، كما يجب على المصرف الإسلامي أن يكون لديه جهاز فني للإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمولها من أجل تقديم الحلول للمشكلات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أنشطتها. ويذهب بعضهم إلى ضرورة اشتراط المصرف الإسلامي

على المشروع الصغير تقديم المشورة المستمرة والدائمة من أجل تأكد المصرف الإسلامي من أن العمل يسير بالشكل المرضي والجيد. (خطاطبة , 1992)

ت- التوعية والإعلام.

ويتمثل تطوير هذا الجانب في ضرورة وجود استراتيجية إعلامية تنتهجها المصارف الإسلامية لكشف الحقيقة أمام المدخرين والمستثمرين بأن المصارف الإسلامية تعد بمثابة المنقذ من الضلال الاقتصادي التي تكرسه البنوك الربوية على الأمة وأساس هذه الاستراتيجية أن يشعر المجتمع برسالة المصارف الإسلامية وذلك لن يتأتى إلا عن طريق أن تكون للمصارف الإسلامية فروع في كل مناطق التركيز السكاني بحيث تجذب مدخرات هؤلاء الناس وتوجه هذه المدخرات نحو مشاريع استثمارية تنموية بعد ذلك يأتي ضرورة استثمار الإعلام لصالح المصارف الإسلامية، ويكون ذلك من خلال عدة طرق أهمها (فرحان, 2003) :

- 1- الإعلانات الموجهة في (الراديو والتلفزيون) والأماكن العامة والصحف والمجلات والمطويات، والمنشورات، لأصحاب الأفركار، والمواهب، والإبداعات، والحرف المهنية عن إمكانية تحقيق طموحهم وإقامة مشاريعهم عن طريق المصارف الإسلامية.
- 2- عمل الندوات التثقيفية لأصحاب المشاريع الصغيرة عن كيفية استخدام العقود الإسلامية في تمويل مشروعاتهم.
- 3- عمل (ريپورتاجات) بالمشاريع التي سبق للمصارف الإسلامية أن مولتها وأثبتت نجاحها.
- 4- توضيح رسالة المصرف الإسلامي والفرق بينه وبين البنك الربوي.

المبحث الرابع

(الجانب العملي)

مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف التجارية ومن ضمنها الإسلامية في دعم العاطلين عن العمل

أطلق البنك المركزي العراقي (1) تريبليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الأهلية وقد تم توسيع المشاركة لتشمل المصارف التجارية وفق آلية وتعليقات البنك المركزي العراقي رقم (9/3/194) في (2015) يبين فيها حصة المصرف من المبلغ المذكور في أعلاه وتكون (200) مليار دينار عراقي تمنح للعاطلين عن العمل وبمبلغ (50) مليون دينار عراقي لكل مشروع وبفائدة (4%) وفترة السداد (5) سنوات وتمنح هذه القروض للمشاريع (الزراعية، والصناعية، والخدمات الصحية، والتربوية السياحية، عدا شراء الوحدات السكنية والترميم والبناء لأغراض تجارية)، (ذشرة الراغبين، حسين، 2016، ع 14، 2)

لم تأت مبادرة البنك المركزي في منح سلفة إلى المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من فراغ وإنما بهدف تحويل النشاط الاقتصادي في مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي استهدفتها المبادرة وحاولت من خلالها التأثير في حجم البطالة، وبالنظر إلى المبادرة من زاوية أخرى يتبين جلياً ضعف في دور المصارف في تمويل تلك القطاعات الاقتصادية بهدف توظيفها إلى تلك القطاعات الاقتصادية من أجل تحويل النشاط الاقتصادي كمتغير وسط يؤدي بالنتيجة إلى التأثير بالبطالة كهدف نهائي والحد من ارتفاع نسبتها أو تخفيف نسبته إلى أقل حد ممكن .

إذ أعطت المصارف تقديم تسهيلات مالية تصل إلى (25) مليون دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواطنين لغرض تطوير عملهم وتفعيل المنتج الوطني والصناعة المحلية ودعم الاقتصاد الوطني وفق شروط محددة (هالة، 2017) .

وهناك جملة من الإجراءات يتخذها المصرف في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتذليل تلك الصعوبات حيث منح القروض للمشاريع الصغيرة لتشمل أصحاب المهن الصغيرة والحرفيين من صغار التجار بموجب التعليلات المصرفية بمبلغ (7,500,000) دينار (سبعة ملايين وخمسمائة ألف دينار) بضمان كفالة موظف على الملاك ائتماني وهو ناك قروض منحت بصلاحيات مديري الفروع بمبلغ (15,000,000) دينار (خمس عشرة مليون) وبضمان عقار ولمدة سنتين وقد استفادت شريحة كبيرة من الفئات المشمولة

ويمكن إجمال ما أتت به مبادرة البنك المركزي العراقي إلى المصارف التجارية عينة البحث من خلال الجداول الآتية : جدول (1) نسبة المبلغ الممنوح من كل مصرف إلى إجمالي مبلغ المبادرة

النسبة	المصرف
0.25%	الهدى الإسلامي
0.10%	البلاد الإسلامي
0.10%	الدولي الإسلامي
0.05%	العراقي الإسلامي
0.00%	إيلاف الإسلامي
0.50%	إجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً لكشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة

والمتوسطة)

فمن خلال النظر إلى الجدول رقم (1) نلاحظ ضعف في استثمار مبلغ المبادرة من قبل المصارف إذ إنه أفضل المصارف الإسلامية لم تتعد قروضها الممنوحة من المبادرة 0.25%. في حين أن المصارف الإسلامية في نهاية الجدول كانت نسبة توظيفها للأموال ضعيفة جداً لا تكاد تذكر. وبالنظر بشكل إجمالي إلى ما استثمر من مبلغ المبادرة من قبل المصارف الإسلامية نلاحظ أنه لم يتجاوز (0.50%) من إجمالي مبلغ المبادرة وهذا المؤشر الإجمالي يشير إلى ضعف الجهاز المصرفي الإسلامي في توظيف الأموال. وبالتالي انخفاض مقدرة القطاع المصرفي في التأثير في حجم البطالة.

الجدول رقم (2) نسبة المساهمة في كل قطاع من إجمالي المبلغ الممنوح من قبل المصارف

ت	اسم المصرف	زراعي	صناعي	تجاري	صحة وتربية	إجمالي
1	الهدى الإسلامي	0.23%	3.49%	4.37%	1.75%	9.84%
2	البلاد الإسلامي	0.00%	0.44%	3.05%	0.43%	0.93%
3	إيلاف الإسلامي	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
4	العراقي الإسلامي	1.28%	0.00%	0.69%	0.00%	0.59%
5	الدولي الإسلامي	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
	إجمالي	1.51%	3.93%	8.11%	2.18%	11.36%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على شوفات البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (2) والذي جرى فيه توزيع المبلغ المستثمر من قبل المصارف والبالغ (11.36%) على القطاعات بهدف إيضاح نسبة مساهمة المصارف في كل من القطاعات المستهدفة. نلاحظ نسبة (8.11%) من حجم المبالغ المستثمرة موجهة صوب القطاع التجاري يليها قطاع التربية والصحة بنسبة بلغت (2.18%) في حين كانت نسبة المساهمة في القطاع الصناعي ضعيفة (3.93%) أما القطاع الزراعي فكانت النسبة ضعيفة جداً لم تتجاوز (1.51%) من حجم الأموال المستثمرة.

الوسائل التنموية للمصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن البطالة تدل على تفاوتها بين الشباب حيث يوجد أكثر من 30% من العاطلين لا يتجاوز سنهم 30 سنة مع ارتفاع عدد العاطلين المتعلمين والذين يبحثون عن فرص العمل لأول مرة وحاجة حاملي الشهادات العليا وتزايد حدة البطالة بين الأناث مقارنة بالذكور حيث بلغ معدل البطالة في بغداد للذكور 8,11% أما الأناث، 26% معدل البطالة الإجمالي لسنة 2014 ومعدل البطالة للأفراد الحاصلين على شهادات

80,17% لـ لدبلوم وأخرى أما لـ عام 2015 فتلاحظ م معدل البطالة لـ لذكور 9,10% والأناث 4,24% عدم وجود برنامج إصلاحي اقتصادي وأن دعم المصارف غير كافٍ وضعيف للحد من البطالة؛ لأذها لم تستعمل مبادرة البنك المركزي العراقي .(المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2014 وسنة 2015)

((جدول اجمالي القروض والاقساط المستحقة لـ (1) ترليون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممنوحة للمصارف الاسلامية))

الملاحظات	تاريخ منح السلفة	اسم المحافظة	المجموع الكلي للمشاريع	الحد	خدمات (صحية وتربوية وسياحية)	الحد	تجاري	الحد	صناعي	الحد	زراعي	مبلغ السلفة الممنوحة	اسم المصرف
تم تقديم كشوفات وتم مسح مبلغ القسط الأول (50) بموجب التقييد 1151 في 2016/4/25	27/12/2015	بغداد	1,000,000,000	7	155,000,000	38	653,000,000	7	168,000,000	1	30,000,000	1,000,000,000	الهدى الإسلامي
تم منح سلفة للمرة الثانية حسب التقييد المرقم 63394 في 2016/4/24 وتم تقديم كشوفات	24/4/2016	بغداد /كربلاء	1,000,000,000	12	20,000,000	4	50,000,000	39	722,000,000	2	28,000,000	1,000,000,000	الهدى الإسلامي
تم تقديم كشوفات	5/1/2017	بغداد/ كربلاء	500,000,000	3	90,000,000	23	410,000,000	0	0	0	0	500,000,000	الهدى الإسلامي
تم سحب مبلغ السلفة بناء على طلب المصرف بموجب التقييد 550/10 والموزع في 2016/4/11 في أن طلبات القروض المقدمة لا تتسجم مع أهداف المبادرة												0	البلاد الإسلامي
تم تقديم كشوفات	16/8/2016	بغداد	1,000,000,000	5	110,000,000	53	778,000,000	5	112,000,000	0	0	1,000,000,000	البلاد الإسلامي
تم سحب المبلغ من حساب المصرف بموجب التقييد المرقم 1151 في 2016/4/17	29/2/2016											0	إيلاف الإسلامي

تم سحب مبلغ السلفة (500) من قبل الحسابات بموجب التقييد 11530 في 2016/9/28 تم إعادة المبلغ إلى حسابات المصرف بموجب قيد بناء على طلبه في 2016/10/26 وتم تقديم كشوفات بمبلغ السلفة	26/10/2016	بغداد/كوت	500,000,000		0	4	175,000,000		0	9	325,000,000	500,000,000	العراقي الإسلامي
لم يقدم كشوفات	9/1/2017		0									1,000,000,000	العراقي الإسلامي
لم يقدم كشوفات	1/6/2017											1,000,000,000	الدولي الإسلامي
			4,000,000,000		375,000,000		2,066,000,000		1,002,000,000		383,000,000	6,000,000,000	المجموع

المصدر:- كشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق المشاريع والمتوسطة) لسنة 2015-2016-2017

الاستنتاجات

- 1- ضعف في استثمار مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي لا حد من البطالة من قبل المصارف الإسلامية.
- 2- ضعف توظيف الأموال في القطاع الزراعي والصناعي من قبل المصارف الإسلامية.
- 3- إن تحيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما: محلي (داخلي) والآخر خارجي. ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية اتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول.
- 4- الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية، نتيجة قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهوما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية.
- 5- نقص كفاءة وخبرة العنصر البشري الذي لم يتأقلم بعد مع تطورات التكنولوجيا.
- 6- نقص وعدم دقة المعلومات، التي تؤدي إلى تعطيل دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.
- 7- عدم وضع سياسة استثمارية وتمويلية موحدة بين البنوك، عن طريق قيام البنك المركزي بوضع معايير استثمارية وتمويلية تلتزم بها البنوك.
- 8- للتمويل الصغير أهمية اقتصادية تتمثل بدوره في توفير فرص العمل لأعداد متزايدة من العاطلين وذلك من خلال إقامة مشاريع صغيرة تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل للمواطنين وتنمية الموهب ودعم وتنمية الصادرات فضلاً عن رفع المستوى المعاشي للفئات الأشد فقراً.

التوصيات

1. تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص عن طريق الأساليب الحديثة بما يساهم في بناء برنامج راسخ ومتطور لمواجهة الصناعات التنافسية داخل وخارج القطر.

2. تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وإعطاء الأولوية للمشروعات الإنتاجية الأكثر استخداماً لعنصر العمل مع توفير البيئة الملائمة من خلال تقليل القيود والقرارات ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور البنك في دعم المؤسسات

3. تفعيل دور القطاع الخاص وتوفير البنية التحتية الاستثمارية الملائمة بما يساهم في تشجيع ودعم قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل المصارف التجارية للقطاع الخاص ومنح التسهيلات المصرفية

4. دعم أصحاب الأعمال الجدد في عملية الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصناعية المختلفة بصورة مباشرة أو عن طريق تقديم الائتمانات.

5. ضرورة دور البنك المركزي في مراقبة وتقييم عمل المصارف التجارية بسن قوانين أكثر إنصافاً للمصرف والزبون مع المراقبة الجدية والمتابعة لعمل المصارف التجارية من خلال تفعيل قوانين غسل الأموال ومراقبة التصرف برؤوس الأموال والإيداعات وتوظيفها لمشاريع التنمية الاقتصادية للبلد.

6. تهيئة بيئة قانونية واستثمارية صحيحة من خلال شفافية القرارات الاستثمارية التي تتلاءم مع عملية التنمية الصناعية

7. الاستفادة من تجارب الدول والميزات الدولية في دعم تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة والإسهام في حل المعوقات التي تعترضها بحيث تصبح هذه المشروعات قادرة على الاستمرار والمنافسة وعنصر أساسياً في الحد من البطالة.

8. تطوير كفاءة وخبرة العنصر البشري الذي يتأقلم مع تطورات التكنولوجيا.

المصادر :

1. Sally Filo , Arabic Content Writer (Seeking a new opportunity,UAE,2016) .
2. مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018 ،المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدراسات والأبحاث والتقارير، بيروت، لبنان، العدد، 449.
3. تقرير واقع الاقتصاد العالمي، 2017-2018 ،تخطي النمط السائد، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. قاسم الحموري، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاجتماعية لإقليم الشمال "، جامعة إربد الأهلية، الأردن،1999.
5. نبيل أبوذياب، تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها، بحث مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان " دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة " الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2003/9/ 27-29 ،
6. جميل محمد سلمان خطاطبة، التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، 1992 م.
7. محمد عبدالحميد محمد فرحان ،التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل ،ص21، 2003.
8. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2001 .
9. سعد عبد محمد، معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ،2018.
10. سيد الهواري، الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996 .
11. الوادي ، محمود حسين .آخرون ، المصارف الإسلامية .السس النظرية والتطبيقات العلمية ط 1، دار المسيرة للنشر ، عمان 2007م ، ص56-218

12. منير سليمان الحكيم, دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل، الأكاديمية. العربية، عمان، 2003 م.
13. محمد كريم حسين, نشرة الرافدين المصرفية , العدد الرابع عشر لسنة 2016 .
14. هالة صاحب ابراهيم , نشرة الرافدين المصرفية , العدد السادس عشر لسنة, ص 2, 2017.
15. محمود عبد المقصود نافع, دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية ,المعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة الكبرى,2020.
16. المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2014 وسنة 2015.
17. كشوفات البنك المركزي العراقي (صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لسنة 2015.